خلال أول 11 شهراً من 2025.. وسط تنامي إقبال المؤسسات والشركات الأجنبية اللافت على أسهم السوق المحلي

559,58 مليون دينار صافي مشتريات «الأجانب» في البورصة.. بقفزة 182,5٪

شريف حمدي

في ظل زخم شرائي لافت دعمته المكاسب القياسية التي حققتها بورصة الكويت خلال 2025، وهو عام تصدرت فيه البورصة قائمة الأفضل أداء بين أسواق المنطقة حتى الآن، تواصلت تحركات المستثمرين الأجانب باتجاه تعزيز مراكزهم في الأسهم المحلية. وتشير البيانات الرسمية الصادرة عن موقع البورصة بنهاية تعاملات نوفمبر الماضي، إلى أن صافي مشتريات الأجانب خلال الأشهر الـ 11 الماضية بلغ 559,58 مليون دينار، مقارنة بـ 198 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي، بما يعكس نموا قدره 182,5٪، ويؤكد استمرار تدفق السيولة الأجنبية بوتيرة متصاعدة.

وتظهر البيانات أن المؤسسات والشركات الأجنبية كانت صاحبة الوزن الأكبر في هذا الاتجاه، إذ سجل صافي تعاملاتها شراء بقيمة 574,9 مليون دينار مقابل 204,7 ملايين دينار في الفترة المماثلة العام الماضي. كما سجلت صناديق الاستثمار الأجنبية صافي شراء بلغ 772,8 ألف دينار مقارنة بصافي بيع قدره 1,6 مليون دينار في الفترة المقابلة من 2024، فيما اتجه الأفراد الأجانب إلى البيع بصاف بلغ 16,1 مليون دينار مقابل 5 ملايين دينار صافي بيع خلال السنة الماضية.

نزعة شرائية تشهدها بورصة الكويت من الشركات والمؤسسات الأجنبية خلال 2025 (متين غوزال)

ويأتي هذا النشاط مدعوما بارتفاع مستويات الثقة في الفرص الاستثمارية المتاحة عبر مختلف قطاعات السوق، إذ حققت 10 قطاعات نموا متفاوتا على مستوى مؤشراتها الوزنية منذ بداية العام وحتى إقفال نوفمبر بنسب تراوحت بين 3,3٪ و58,8٪، مقابل تراجع محدود لثلاثة قطاعات بنسب تراوحت بين 1,4٪ و7,2٪. وقد انعكس الأداء الإيجابي العام للقطاعات على المؤشرات الرئيسية للسوق، حيث ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 20,3٪، ومؤشر السوق الرئيسي بنسبة 20,4٪، ليصعد مؤشر السوق العام – الذي يجمع أداء السوقين – بنسبة 20,3٪. ورغم أن هذه المكاسب تجاوزت تلك المستويات في نهاية أكتوبر، فإن موجة جني أرباح شهدها نوفمبر قلصت جزءا من الارتفاع، لكنها لم تمنع المؤشرات من الإغلاق فوق مستوى 20٪.

في السياق ذاته، سجلت القيمة السوقية مكاسب لافتة خلال الأشهر الـ 11 الأولى من العام، بلغت 9,2 مليارات دينار، بزيادة نسبتها 21,1٪، لتصل إلى 52,7 مليار دينار مقارنة بـ 43,5 مليارا في ختام 2024، ما يعكس اتساع قاعدة القيم الرأسمالية للأسهم المدرجة. كما أدى تحسن مستويات السيولة إلى تعزيز جاذبية السوق، حيث بلغت التدفقات النقدية حتى نهاية نوفمبر 24,8 مليار دينار مقابل 13,6 مليار دينار بنهاية نوفمبر 2024 بزيادة 82٪. وواكب ذلك نمو كبير في أحجام التداول، إذ بلغت كميات الأسهم المتداولة 110,8 مليارات سهم مقارنة بـ 61,8 مليارا خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، بارتفاع قدره 79٪. وقد أسهم هذا الارتفاع في السيولة المتداولة في تحسين سرعة تنفيذ الأوامر واتساع عمق السوق، وانخفاض تكاليف التداول نتيجة ضيق فروق الأسعار بين العرض والطلب، بما يعزز قدرة السوق على استيعاب تحركات أكبر دون تقلبات غير مبررة.

وتزامن التحسن الكمي في التداولات مع طفرة تنظيمية تشهدها البورصة، شملت رفع مستويات الشفافية في الإفصاح، وتطوير البنية التحتية، وتطبيق أنظمة تسوية متوافقة مع أفضل الممارسات العالمية، إلى جانب إدراج أدوات ومنتجات استثمارية جديدة أسهمت في زيادة عمق السوق وتعزيز جاذبيته للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

2171 زيادة بالحسابات النشطة

ارتفع عدد الحسابات النشطة في بورصة الكويت بنهاية تعاملات نوفمبر الماضي بـ 2171 حسابا بنسبة 4,9٪ مقارنة مع تعاملات الشهر الذي سبقه، إذ بلغ عدد هذه الحسابات 45,802 حسابا مقارنة بـ 43,631 حساب في أكتوبر الماضي.

وبنهاية تعاملات نوفمبر الماضي، بلغت نسبة الحسابات النشطة 9,9٪ من إجمالي الحسابات التي لها الحق في التداول بأسهم البورصة طبقا لإحصائيات البورصة بنهاية الشهر الماضي، والتي تقدر بـ 463,521 حسابا، لتبلغ نسبة الحسابات الخاملة، والتي لم يجر التداول عليها، 90,1٪ من إجمالي حسابات التداول.

«ايرباص»: نقدّر سرعة استجابة «الكويتية» بالتعامل مع إعادة ضبط التحديثات البرمجية لطائرات «A320»

أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية عن تلقيها رسالة ثناء من شركة ايرباص، وذلك لسرعة استجابة الناقل الوطني لدولة الكويت، للتوصيات الصادرة من الشركة المصنعة لطائرات إيرباص «A320» بشأن إعادة ضبط التحديثات البرمجية على نظام الطائرات.

وجاء في نص الرسالة بتقدير شركة ايرباص البالغ للخطوط الجوية الكويتية على سرعة استجابتها وإجراءاتها الدقيقة في تنفيذ تحديث برنامج ELAC، وإلى قدراتها التشغيلية التي أسهمت في تجاوز الأزمة خلال فترة زمنية وجيزة، بالاضافة إلى الاحترافية العالية التي أبدتها الخطوط الجوية الكويتية في التعامل مع هذا الأمر والتي تعكس التزاما ثابتا وراسخا بمعايير السلامة والجودة، وتعزز مكانتها كشريك لايرباص موثوق في قطاع الطيران.

وبهذا الصدد، قال الرئيس التنفيذي بالتكليف للخطوط الجوية الكويتية عبدالوهاب الشطي، إن الخطوط الجوية الكويتية قامت برفع حالة الطوارئ داخل الشركة واستنفار جميع الفرق المعنية في دائرتي العمليات والهندسة فور تلقيها توصيات شركة ايرباص بشأن تحديث أنظمة طائرات A320، مشيرا إلى أنها أجرت التحديثات الكاملة على أنظمة كل الطائرات المتواجدة على أرض المطار بوقت قياسي وقصير، الامر الذي أثبت قدرة العاملين في الخطوط الجوية الكويتية على مواجهة التحديات بكل كفاءة وفاعلية وسرعة عالية.

عبدالوهاب الشطي

وأضاف قائلا: «تم إبلاغ الخطوط الجوية الكويتية يوم الجمعة الموافق 28 نوفمبر مساء بضرورة اجراء هذا التحديث، حيث استدعت الشركة على الفور الطائرات من طراز A320 سواء التي كانت على أرض المطار في الكويت أو القادمة من الرحلات، مما استعدى إعادة جدولة بعض الرحلات حفاظا على أمن وسلامة الركاب والطائرات، وبذلك أنهت الخطوط الجوية الكويتية تحديث عدد 9 طائرات من هذا النوع صباح اليوم التالي السبت الموافق 29 نوفمبر 2025».

وتقدم الشطي بجزيل الشكر ووافر الامتنان للهيئة العامة للطيران المدني برئاسة الشيخ م. حمود المبارك على دعمه المستمر للناقل الوطني للكويت ومتابعته الحثيثة لإجراءات الامن والسلامة في الشركة، بالإضافة إلى جهوده الدؤوبة في تطوير قطاع النقل الجوي بالبلاد.

كما تقدم بالشكر لرئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية الكابتن عبدالمحسن الفقعان على تقديم كل أوجه المساندة للإدارة التنفيذية وابداء التوجيهات السديدة في تطور الناقل الوطني. وثمن الشطي احترافية الفرق المعنية في التعامل مع الحالات الطارئة وخاصة الحالة الأخيرة بشأن التحديثات وتأديتهم لواجبهم على أكمل وجه، مؤكدا دورهم البارز والمشهود في تحقيق رقم قياسي جديد يحسب للخطوط الجوية الكويتية وذلك بما يعكس خبراتهم الكبيرة وتفوقهم في جانب الامن والسلامة وتفانيهم بالعمل.

3,93 تريليونات إجمالي القيمة السوقية للأسواق الخليجية بنهاية الشهر الماضي

44,3 مليار دولار سيولة بورصات الخليج في نوفمبر

أظهر تقرير صادر عن شركة كامكو إنفست أن قيمة السيولة المتدفقة إلى البورصات الخليجية خلال شهر نوفمبر الماضي بلغت نحو 44,3 مليار دولار، مشيرا إلى أن إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية لأسواق المال بدول التعاون بلغ نحو 3,93 تريليونات دولار بنهاية نوفمبر الماضي.

وأشار التقرير إلى تراجع مؤشر الأسهم الخليجية في نوفمبر الماضي بعد تسجيله مكاسب متتالية على مدار شهرين مدفوعا بالأداء الضعيف واسع النطاق الذي شهدته معظم أسواق المنطقة، ويعكس هذا التراجع الضغوط التي تعرضت لها مؤشرات الأسواق الناشئة العالمية، في وقت شهد فيه السوق الأميركي تعافيا حادا بنهاية الشهر بعد الهبوط الحاد الذي سجله خلال الأسبوع الثالث نتيجة المخاوف المتعلقة بارتفاع تقييمات أسهم قطاع التكنولوجيا.

وأوضح تقرير «كامكو إنفست» أن التعافي الذي شهدته الأسواق الأسبوع الأخير من الشهر عكس آمال خفض أسعار الفائدة في ديسمبر 2025. كما تأثرت الأسواق الخليجية باستمرار تراجع أسعار النفط للشهر الرابع على التوالي في نوفمبر 2025 لتصل إلى 63,2 دولارا للبرميل.

وانخفض مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 6,9٪ خلال الشهر، مسجلا أكبر تراجع له في أكثر من ثلاث سنوات منذ سبتمبر 2022. ومن بين سبعة أسواق مالية في الدول الخليجية تمكنت بورصة مسقط فقط من تسجيل مكاسب خلال الشهر بنسبة بلغت 1,7٪، في حين تراجع باقي مؤشرات الأسواق الخليجية.

وسجلت السوق السعودية أكبر تراجع شهري بنسبة 9,1٪ بعد أن أنهت جميع المؤشرات القطاعية الشهر على انخفاض، ما دفع مؤشر السوق العام (تاسي) للتراجع إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ منتصف سبتمبر 2025.

وجاءت أسواق دبي وأبوظبي في المرتبة التالية بتراجعات بلغت نسبتها 3,7٪ و3,5٪، على التوالي، تلتها قطر بانخفاض شهري قدره 3,1٪. وعلى أساس الأداء منذ بداية عام 2025 حتى تاريخه ارتفع المؤشر الخليجي هامشيا بنسبة 0,12٪، متأثرا بصفة رئيسية بالتراجع الحاد الذي سجلته السوق السعودية بنسبة 12,0٪.

بنهاية الربع الثالث.. ويصل إلى 2640 ديناراً لـ «الاستثماري» و9054 ديناراً لـ «التجاري»

«بيت التمويل»: 1362 ديناراً متوسط متر «السكن الخاص» بالعاصمة

■ 1,3 مليار دينار قيمة التداولات العقارية خلال الربع الثالث.. بمتوسط 815 ألف دينار للصفقة الواحدة

■ تداولات استثنائية غير مسبوقة للعقارات التجارية بـ 440,6 مليون دينار.. بقفزة ربع سنوية 4 أضعاف

كشف تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي عن أن قيمة التداولات العقارية بالكويت خلال الربع الثالث من العام الحالي اقتربت من 1,3 مليار دينار، وفق بيانات ومؤشرات إدارة التسجيل والتوثيق في وزارة العدل بنسبة زيادة 19,4٪ عن قيمتها في الربع الثاني 2025، وتعد مرتفعة بنسبة ملحوظة وصلت إلى 29,5٪ على أساس سنوي.

وارتفع مؤشر متوسط قيمة الصفقة العقارية الإجمالية إلى 815 ألف دينار بنهاية الربع الثالث بنسبة 11,7٪ عن الربع الثاني 2025، ويعد أعلى بنسبة 8,9٪ على أساس سنوي، كما ارتفع إجمالي عدد الصفقات المتداولة إلى 1564 صفقة في الربع الثالث 2025 بنسبة 6,9٪ على أساس ربع سنوي، ويعد مرتفعا بنسبة 18,8٪ على أساس سنوي، مدفوعا بارتفاع سنوي ملحوظ لعدد الصفقات في السكن الخاص والعقار الاستثماري.

وأشار تقرير بيت التمويل إلى أن متوسط سعر متر السكن الخاص في محافظة العاصمة سجل 1362 دينارا بنهاية الربع الثالث من عام 2025، ويصل بالعقار الاستثماري إلى 2640 دينارا، ويزيد على ذلك في العقار التجاري بالمحافظة، إذ يصل متوسط سعر المتر فيه إلى 9054 دينارا بنهاية الربع الثالث 2025.

وأوضح التقرير أن متوسط سعر المتر للسكن الخاص في حولي بلغ 1085 دينارا، في حين ارتفع بالاستثماري مسجلا 1904 دنانير، وفي التجاري مسجلا 3961 ديناراً، ويبلغ متوسط السعر 717 دينارا للسكن الخاص بمحافظة الفروانية، فيما سجل المتوسط للعقار الاستثماري بالمحافظة 1630 دينارا، وفي العقار التجاري وصل المتوسط إلى 2795 دينارا بنهاية الربع الثالث.

وتقدمت حصة تداولات العقار التجاري إلى المرتبة الأولى بين القطاعات في ظل نشاط استثنائي لقيمة تداولاته، وشكلت حوالي 34,6٪ من قيمة التداولات في الربع الثالث 2025 مقابل 10,8٪ في الربع الثاني 2025.

وبقيت مساهمة العقار الاستثماري لتأتي في المرتبة الثانية بين القطاعات العقارية بحصة مثلت 31,9٪ في الربع الثالث مقابل حصة شكلت 45,2٪ من إجمالي التداولات في الربع الثاني 2025، وقد انخفضت حصة تداولات السكن الخاص إلى 31,1٪ من تداولات العقار في الربع الثالث 2025 وبالتالي تراجعت إلى المرتبة الثالثة بين القطاعات العقارية.

وعلى صعيد التداولات، ذكر تقرير بيت التمويل الكويتي أنها انخفضت على فئة السكن الخاص إلى 396 مليون دينار في الربع الثالث 2025 بنسبة 5,3٪ عن قيمتها في الربع الثاني 2025، كما أنها أدنى بنسبة 2,6٪ على أساس سنوي.

وأضاف التقرير أن متوسط قيمة الصفقة انخفض في فئة السكن الخاص إلى 382,6 ألف دينار بنسبة 3,1٪ عن الربع الثاني في 2025 الذي شهد أدنى مستوى في حوالي ثلاث سنوات، ويعد منخفضا بنسبة قدرها 12,9٪ على أساس سنوي.

كما تراجع عدد الصفقات المتداولة في السكن الخاص إلى 1035 صفقة خلال الربع الثالث 2025 بنسبة محدودة قدرها 2,3٪ عن الربع الثاني 2025، في حين يعد مرتفعا بنسبة 11,9٪ على أساس سنوي.

ولجهة العقارات الاستثمارية، أوضح تقرير بيت التمويل أن قيمة تداولاته انخفضت إلى 406,6 ملايين دينار خلال الربع الثالث 2025 بنسبة ملحوظة وصلت إلى 15,8٪ عن حجمها في الربع الثاني 2025، في حين تعد أعلى بنسبة قدرها 20,9٪ على أساس سنوي.

كما انخفض متوسط قيمة الصفقة في فئة العقارات الاستثمارية مسجلا 993 ألف دينار في الربع الثالث 2025، أي أقل من مستواه المرتفع الذي وصله في الأرباع الفصلية السابقة من العام التي تخطت مليون دينار، مدفوعا بانخفاض نسبته 32,2٪ عن الربع الثاني 2025، كما أنه يعد أدنى بنسبة قدرها 6,6٪ على أساس سنوي. وارتفع عدد الصفقات العقارية الاستثمارية إلى 436 صفقة في الربع الثالث 2025 بنسبة 24,2٪ عن الربع الثاني 2025، ويعد مرتفعا بنسبة سنوية قدرها 29,4٪.

وعلى صعيد العقارات التجارية، لفت التقرير إلى أن قيمة تداولات قفزت إلى مستوى استثنائي غير مسبوق سجل 440,6 مليون دينار في الربع الثالث 2025، أي حوالي 4 أضعاف قيمتها في الربع الثاني 2025، وبالتالي فاقت ضعف مستواها في الربع الثالث من عام 2024.

وتضاعف متوسط قيمة الصفقة في فئة العقارات التجارية إلى نحو 5,9 ملايين دينار بنهاية الربع الثالث 2025 بنسبة زيادة قدرها 16,9٪ عن الربع الثاني 2025 الذي تجاوز فيه متوسط قيمة الصفقة حوالي 5 ملايين دينار، بالتالي يعد مرتفعا بنسبة 9,6٪ على أساس سنوي مقابل 5,4 ملايين دينار كمتوسط لقيمة الصفقة في فئة العقار التجاري في الربع الثالث 2024.

كما نشط الطلب على فئة العقار التجاري مع زيادة ملحوظة في عدد صفقاته المتداولة إلى 75 صفقة في الربع الثالث 2025، أي أكثر من 3 أضعاف عددها البالغ 23 صفقة في الربع الثاني 2025، وبالتالي ارتفع أكثر من ضعفي عددها على أساس سنوي.